سياسة الحماية Protection Policy

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب، كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية محددة. مما يوفر نوعاً من الحماية للمنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

هناك مستويين خمسة أساليب لتحقيق الحماية هي:

- تحقيق الحماية على المستوى الوطني: وذلك عبر أساليب (الرسوم الجمركية– نظام الحصص– نظام الرقابة على الصرف الأجنبي).
- تحقيق الحماية على المستوى الإقليمي: وذلك عبر أساليب (الاتفاقيات السلعية الدولية– التكامل الاقتصادي).

❶ أساليب الحماية على المستوى الوطني:

حيث تحمي دولة ما أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقي الدول. وتتخذ هذه الأساليب ثلاثة أشكال:

① الرسوم الجمركية:

وهي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت على الصادرات أو الواردات. وتقسم إلى 3 أنواع:

- الرسوم النوعية: التي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة. فمثلاً قد تفرض الدولة 1500 ل.س. ضريبة نوعية على كل طن من الرز المستورد.
- الرسوم القيمية: وهي ضريبة تفرض كنسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة. مثلاً تفرض الدولة ضريبة 6% على قيمة السكر المستورد.
- الرسوم المركبة: تشمل النوعين السابقين. فمثلاً تفرض الدولة رسم جمركي 1000 ل.س. على كل طن من الموز المستورد بالإضافة لـ 4% من قيمة الموز.

الآثار الاقتصادية المتوقعة للرسوم الجمركية:

A. أثرها على تخصيص الموارد:

يلاحظ بصفة عامة أن قيام دولة ما بفرض رسوم جمركية على وارداتها من سلعة ما، سوف يرفع سعرها النسبي بالمقارنة مع السلع الأخرى. الأمر الذي يعيد من تخصيص الموارد الاقتصادية في صالحها (أي أن ارتفاع سعرها يشجع استثمار موارد أكبر لإنتاجها).

B. أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات:

يؤدي فرض الرسم الجمركي إلى رفع السعر المحلي للسلعة المستوردة مما يقلل الواردات من السلع الخاضعة للرسم الجمركي في الظروف العادية. ومن الشكل نلاحظ مايلي:

- في ظل حرية التجارة يكون السعر الدولي P_w وتقوم الدولة بإنتاج الكمية Q_1 لكنها تقوم بطلب واستهلاك الكمية Q_2. لذا تستورد الكمية Q_1Q_2.

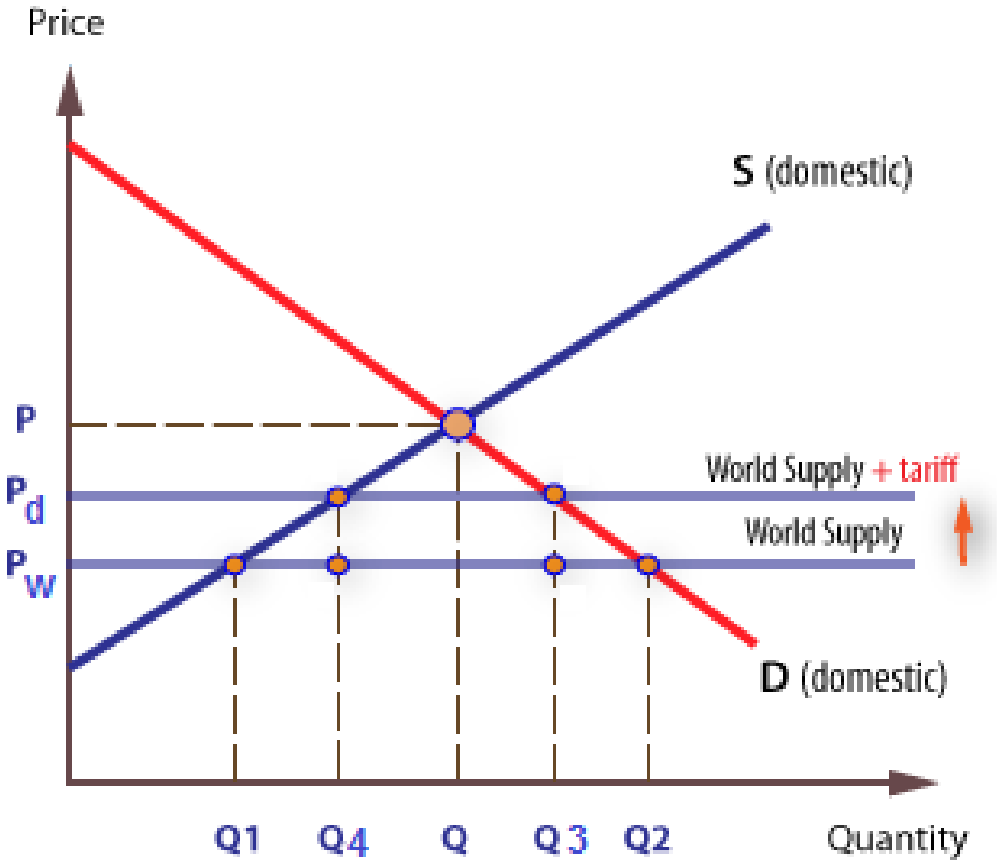

- بعد فرض الدولة بفرض رسم جمركي فإن السعر المحلي يرتفع إلى ($P_d = P_w + T$) حيث T هي الرسم الجمركي. مما يحفز الصناعة المحلية للسلعة لزيادة الإنتاج إلى Q_4 ويقلل المستهلكين استهلاكهم في ظروف السعر الجديد إلى Q_3. فتنخفض الكمية المستوردة إلى Q_3Q_4. وبالتالي تقل المدفوعات مقابل الواردات ويقل العجز في ميزان المدفوعات.

C. أثر الرسم الجمركي على إيرادات الحكومة:

يترتب على قيام الحكومة بفرض رسم جمركي على واردات سلعة ما، تحقيق إيرادات للحكومة تساوي كمية الواردات مضروبة في معدل الرسم الجمركي على كل وحدة مستوردة. ويلاحظ أنه كلما قلت مرونات الطلب والعرض المحلي للسلع المستوردة (أي أصبح منحنيي الطلب والعرض قريبان من الشاقول)، تزداد فاعلية الرسم الجمركي في زيادة إيرادات الحكومة، ويقل تأثيره على ميزان المدفوعات وعلى تخصيص الموارد. ويوضح الشكل التالي ذلك:

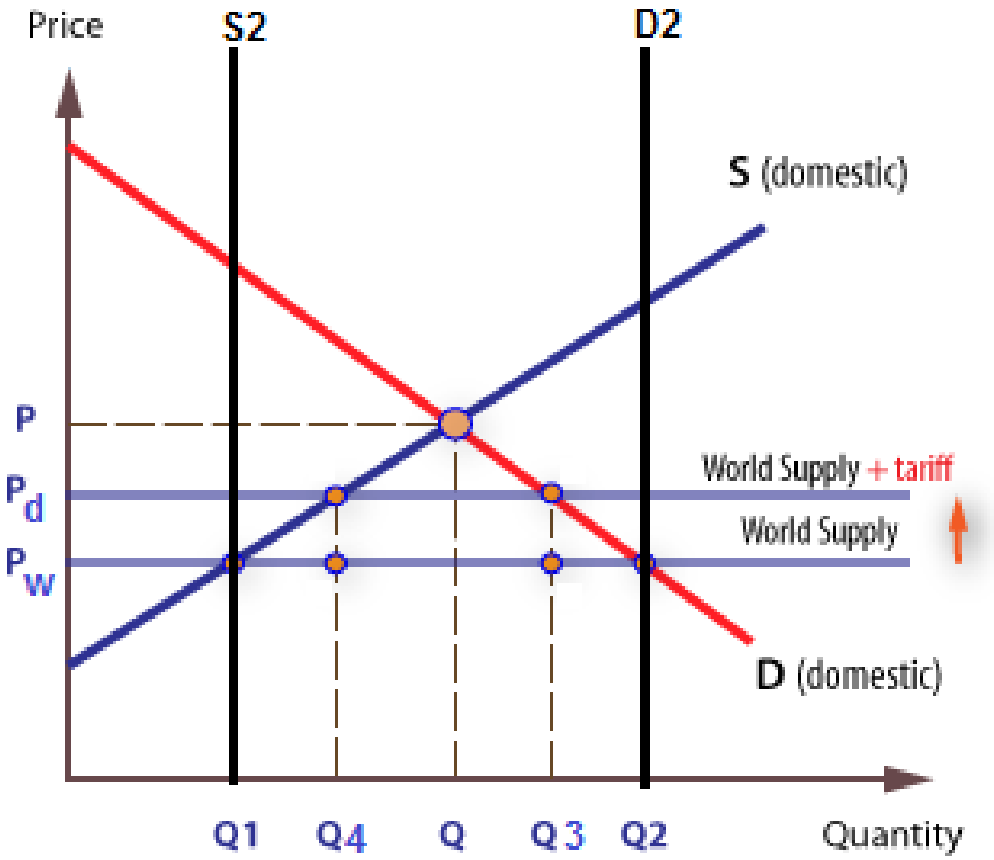

D. أثر الرسم الجمركي على توزيع الدخل:

يؤدي فرض الرسم الجمركي إلى رفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، وبالتالي تقليل الدخل الحقيقي للمستهلكين. بينما تزداد أرباح المنتجين. أي يحدث إعادة توزيع للدخل في غير صالح ذوي الدخل المحدود.

E. أثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع:

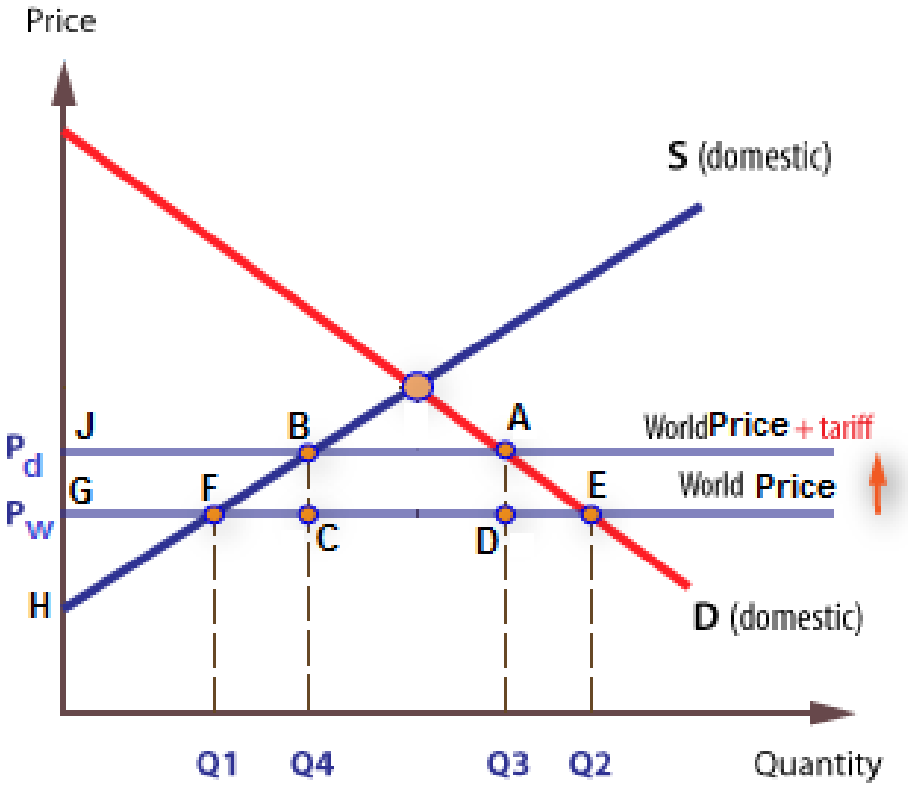

- الأثر على فائض المستهلك: يتمثل فائض المستهلك بالمساحة أسفل منحني الطلب وفوق السعر. ومن الرسم يكون الفائض قبل الرسم الجمركي MEG ويصبح MAJ بعد تطبيق الرسم مما يعني انخفاضه بالمساحة AJGE.
- الأثر على إيراد المنتج: يتمثل الإيراد بالمساحة فوق منحني العرض وتحت السعر. أي أنه كان يساوي المثلث HGF وازداد ليصبح HJB . أي أن إيراد المنتج ازداد بالمقدار JGFB.

- الأثر على إيراد الحكومة: تحصل الحكومة على إيرادات تساوي كمية الواردات (AB) مضروبة بقيمة الرسم الجمركي على الوحدة المستوردة T وتساوي مساحة المستطيل ABCD. وهي الزيادة في إيراداتها.
- الأثر على رفاهية المجتمع: بملاحظة المساحات السابقة لزيادة إيرادات المنتجين والحكومة ونقص رفاهية المستهلك نلاحظ بأن النقص في رفاهية المستهلك يحتل مساحة أكبر. مما يعني أن الأثر النهائي على المجتمع هو حدوث خسارة بمقدار المثلثين ADE و BCF. وهي تمثل تكلفة الحماية التي يتحملها المجتمع.

② نظام الحصص :

يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. والحصة قد تكون عينية أو قيمية. في حال الحصة العينية تضع الحكومة حد أقصى للكمية التي يمكن استيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة (تكون أقل من كمية الواردات في حال حرية التجارة). وفي حال الحصة القيمية تضع الحكومة حد أقصى للمبلغ الممكن صرفه على الاستيراد خلال فترة زمنية معينة. ويكون لنظام الحصص آثار مشابهة للرسم الجمركي حيث تؤدي لزيادة السعر عن السعر الدولي مع اختلافات طفيفة. ويتميز نظام الحصص القيمية بمرونة أكبر من الحصص العينية.

③ نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

نظراً لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن الأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية. والرقابة تتمثل بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات.

دوافع سياسة الحماية:

1) حماية الصناعات الناشئة:

لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية منافسة الصناعات العريقة في الدول المتقدمة. لذا فإن تقييد الواردات من هذه الدول أصبح أمراً ضرورياً لحماية الصناعات الناشئة. وذلك حتى تصل هذه الصناعات إلى يؤهلها لمنافسة الصناعات الأجنبية، فترفع عنها الحماية.

2) تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تؤدي سياسة الحرية التجارية لتخصص كل دولة نامية في عدد من السلع الأولية. لذا فإن التقلب في أسعار هذه السلع يسبب تقلباً مستمراً في الناتج القومي والصادرات والعمالة والاستثمار، ولهذا تفضل الدول النامية إتباع سياسة الحماية.

3) رفع مستوى التوظيف:

يؤدي إتباع سياسة الحماية إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع بعيداً عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تخفض من معدلات البطالة.

4) مواجهة سياسة الإغراق:

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على سياسة الإغراق من خلال بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار المحلية للدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها. وتتبع الدول النامية سياسة الحماية للتصدي لهذا الأسلوب عبر فرض رسم جمركي على منتجات الشركات المحتكرة.

5) تحسين معدل التبادل الدولي:

فرض الحماية يحسن معدل التبادل الدولي في صالح الدولة التي تفرض الحماية. وذلك بفرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.

6) تحقيق إيراد عام للدولة:

فرض الرسوم الجمركية يحقق إيراداً عاماً يزيد من موارد الدولة المالية. مما يساعد في تنفيذ المشروعات والخدمات العامة.